



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# ماذا يمكن للعالم فعله حيال الأزمة البيئية القادمة في الشرق الأوسط

جوهان شار

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

## ماذا يمكن للعالم فعله حيال الأزمة البيئية القادمة في الشرق الأوسط

جوهان شار

إنّ منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتخلف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأهداف السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة للعالم لتحقيقها حتى العام ٢٠٣٠<sup>(١)</sup>. وهذا يسبب قلقاً في المنطقة وبشكل خاص تلك الأهداف المتعلقة بالطبيعة والبيئة وتغير المناخ. إن استخدام المياه في المنطقة يعد أكثر بكثير مما يتم إنتاجه حيث إن تغير المناخ يزيد من صعوبة الأمر، ويؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي، ويهدد صحة الإنسان وتعاني النظم البحرية من الصيد العشوائي الجائر والتلوث؛ إن تدهور الأراضي يقلل من التنوع البيولوجي ويساهم في انتشار العواصف الترابية. فالتوتر الناتج عن ندرة الماء والموارد الأخرى يؤدي إلى انعدام الأمن، بينما تقف الصراعات العنيفة المستمرة كحجر عثرة في طريق حل مشاكل البيئة وتغير المناخ. ومما يزيد الأمر سوءاً، أنّ المجتمع المدني ووسائل الإعلام يواجهون القمع والاضطهاد من قبل الدول الاستبدادية عندما يقومون بتسليط الضوء على الأزمات البيئية والمناخية.

هناك موارد مشتركة عابرة للحدود المرسومة بين الدول تحتاج إلى التعاون المشترك للاستفادة منها فعلى سبيل المثال، تتحرك المياه في قنواتها الطبيعية في الأراضي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولا تعرف الحدود الإدارية للدول. وبالتالي تعيق الخصومات السياسية والمنظمات الإقليمية الضعيفة الاستفادة من هذه الموارد بدلاً من إيجاد الحلول المشتركة. فعلى المستوى الوطني، هناك حاجة إلى أدوات سياسية عامة واستثمارات وتشريعات، من الصعب تصور أن هذه التغييرات تفيده إن لم تكن جزءاً من الإصلاح السياسي وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يتجنب زيادة الانقسام الإقليمي، بل لا بد أن يساهم في العمل على النهج المتكامل العابر للحدود، مع الاعتراف بالصلة الوثيقة بين التنمية المستدامة والأمن، وبالتالي يساعد في توفير مساحات للحوار المفيد بين أصحاب المصلحة الرئيسيين و تعبئة الموارد لتحقيق الاستقرار و بناء السلام والتنمية وحماية الناس المعرضة حياتهم للخطر في الأزمات الحالية المترابطة.

## التحدي

ترتبط بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتباطاً وثيقاً بالموارد الطبيعية ومساحات الأراضي والبحار الممتدة والمشاركة لكن العديد منها متورط بشكل مباشر أو غير مباشر في المشاكل الداخلية والنزاعات فيما بينها، لذا فهم يعانون بالفعل من جراء هذه المشاكل. فالمؤسسات المشتركة في المنطقة تعد ضعيفة وغير ملزمة بمعالجة العديد من المشاكل المشتركة والعابرة للحدود. هذا الضعف المؤسسي يعيق الجهود المبذولة للإتفاق على إدارة الموارد الطبيعية المشتركة، والاستفادة منها مما يؤدي إلى تفاقم مخاطر التوتر والصراع. وهذه النزاعات المستمرة بدورها تقف عقبة أمام حل مشاكل الأزمات البيئية والمناخية الحالية التي تلوح في الأفق. حيث إنّ الطبيعة والأمن ترتبطان ارتباطاً وثيقاً، فعند حدوث مثل هذه الأزمات والصراعات ينبغي العمل على معرفة هذا الترابط سواء من بلدان المنطقة أو من قبل المجتمع الدولي حتى يتم تجنب المشاكل الناجمة عنها.

## ما يجب أن تعرفه

إنّ الضغوطات التي يتم فرضها على البيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تولد مشكلة فريدة: التوترات حول الموارد الشحيحة تساهم في انعدام الأمن، وهذا الانعدام الأمني يجعل التعاون الضروري بشأن البيئة أمراً صعباً.

ومع ذلك، فإن المشكلات البيئية في المنطقة تمثل فرصة. إنّ الطبيعة العابرة للحدود للموارد المشتركة تتطلب عملاً مشتركاً، عملاً يمكنه تجاوز الاختلافات السياسية الأخرى، حتى بين الفرقاء. يجب على المجتمع الدولي أن يساهم في تكامل النهج العابر للحدود، مع الاعتراف بالصلة الوثيقة بين التنمية المستدامة والأمن.

يمكن للقوى العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تساعد في توفير مساحات محمية للحوار، وينبغي أن تعزز مبادرات السلام والتنمية المملوكة وطنياً - وحماية أولئك الذين هم أكثر عرضة للخطر في الأزمات الحالية المترابطة.

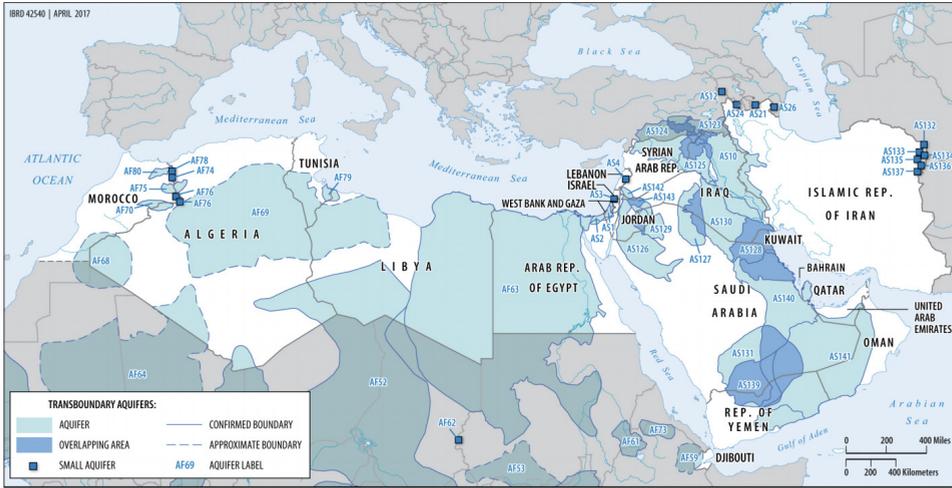
المنطقة العربية ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومخاطر تخلفها عن بقية العالم. هذه هي النتيجة الصارخة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ «تقرير حول التنمية

## ماذا يمكن للعالم فعله حيال الأزمة البيئية القادمة في الشرق الأوسط

المستدامة للعرب»، والذي تم فيه تقييم التقدم المحرز للأهداف السبعة عشر لجدول أعمال ٢٠٣٠. بالرغم من عدم التجانس المناطقي يقوم التقرير بتعريف جملة من الحواجز للتنمية المستدامة وفي مقدمتها غياب صنع السياسات المتكاملة، والاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي تؤدي إلى نفاذ الموارد الطبيعية، وعدم الاحترام لحقوق الإنسان في العديد من البلدان، فمثل هذه النزاعات العنيفة المستمرة تقف عائقاً أمام التنمية المستدامة.

تركز العديد من أهداف التنمية المستدامة على الطبيعة والبيئة؛ حيث تساعدنا إلى حد كبير في دراسة حالتهم على فهم طبيعة التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة.

طبقات المياه الجوفية الرئيسية العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: المركز الدولي لتقييم موارد المياه الجوفية عبر البنك الدولي.

توضح الخريطة في تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ «ما بعد الندرة: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» أنّ ملامح ميزات الموارد الطبيعية - المياه الجوفية - وعدم التوافق مع الحدود السياسية.

## المياه

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الأكثر إجهاداً مائياً في العالم حيث يبلغ ستة أضعاف المتوسط العالمي<sup>(١)</sup>. إن العديد من طبقات المياه الجوفية تنضب . فستون في المائة من مياهها تكون منابعها من خارج المنطقة، وتتقاسم معظم البلدان طبقات المياه الجوفية والمياه السطحية مع جارائها<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك فإن الاتفاقيات العابرة للحدود بشأن استخدام وإدارة المياه المشتركة تعد قليلة جداً.

ومع ازدياد التعداد السكاني تتفاقم المشاكل إلى جانب سياسات احتساب تكلفة المياه بدلاً من تشجيع ترشيد استخدامها، بالإضافة إلى المناخ الحار والجفاف. التلوث يهدد نوعية المياه وصحة الإنسان، وبالأخص في قطاع غزة المحتل.

## تغير المناخ

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة بشدة للأخطار الناجمة عن تغير المناخ العالمي، والتي تترتب عليها عواقب اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق ومعقدة تشمل تفاقم أزمة المياه وانخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني. علاوة على ذلك، فإن الإجهاد الحراري يهدد حياة البشر غير القادرين على حماية أنفسهم بإيجاد المأوى والمكيفات المبردة للهواء. لقد شهد صيف عام ٢٠٢٠ أوقاتاً قاسية حيث وصلت فيها درجات الحرارة إلى أعلى من ٥٠ درجة مئوية (١٢٢ فهرنهايت) في العراق ودول الخليج<sup>(٤)</sup>. وتزداد في كثير من الأحيان ظواهر مناخية قاسية، مثل العواصف والفيضانات. إن ارتفاع مستوى البحر وتسرب المياه المالحة إلى مناطق دلتا الأنهار تهدد الحياة في هذه المناطق المكتظة بالسكان. وتعمل الصراعات والنزوح الجماعي على الحد من قدرة المجتمعات والحكومات على التعامل مع آثار تغير المناخ. لا تهدف الجهود التي تبذلها الدول المنتجة للنفط إلى زيادة الحصص المحلية من الطاقة المتجددة والمساهمة في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (وهو مصدر قلق عالمي). خلصت دراسة حديثة عن تنفيذ سياسة المناخ في الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى أن زيادة إنتاج واستهلاك الطاقة المتجددة المحلية تستخدم ببساطة لزيادة صادرات النفط، وإلغاء قيمتها من حيث الحد من غازات الاحتباس الحراري<sup>(٥)</sup> مما يسبب زيادة في حرارة الكوكب والذي هو خارج عن اهتمام ووعي سلطات وشعوب المنطقة<sup>(٦)</sup>.



المصدر: واثق الخزاعي / getty images

في هذه الصورة: بائع ثلج عراقي يقوم بقطع كتلة الثلج بالمنشار في بغداد- العراق بتاريخ ٣١ تموز ٢٠٠٥، حيث تصل درجة الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية (١٢٢ درجة فهرنهايت) في ظل نقص حاد في الطاقة الكهربائية بسبب التخريب و سوء الإدارة. يستخدم العراقيون الثلج لإبقاء ثلاجاتهم باردة حالياً. تسجيل موجات حارة تزيد عبئاً على كاهل العراقيين.

### النظم البيئية والتنوع البيولوجي:

إنّ شحة توفر البيانات حول حالة البحار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء البحر الأبيض المتوسط، يصعب من عملية المراقبة في هذه المناطق. ومع ذلك، من الواضح أن الصيد الجائر وزيادة حرارة وحموضة مياه البحر يهدد صيد الأسماك. فالأنواع الرئيسية للحيوانات البحرية آخذة في الانقراض. حيث سجلت منطقة خليج عمان باعتبارها أكثر مناطق المياه المتضررة بالعالم<sup>(٧)</sup>.

في اليابسة، يعتبر تدهور الأراضي والتصحر على نطاق واسع، الذي يتفاقم بسبب تغير

المناخ، من التهديدات للتنوع البيولوجي والأمن الغذائي. يتسبب تدهور الأراضي في حدوث عواصف رملية وترايبية كبيرة عبر الحدود. إنّ ركود الإنتاج الزراعي يتطلب زيادة مطردة في واردات المواد الغذائية مع الزيادة في نمو السكان. إجمالاً يتعرض جميع سكان المنطقة لتلوث الهواء فوق مستويات خطيرة<sup>(٨)</sup>.

إنّ هذه المشاكل البيئية تزيد من الضغوطات على المجتمعات التي تعاني بالفعل من تفاقم الفقر وعدم المساواة<sup>(٩)</sup>. تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنطقة الرئيسية الوحيدة في العالم التي يتزايد فيها الفقر، وهذه الزيادة ترتبط إلى حد كبير بالصراعات المستمرة<sup>(١٠)</sup>. وكالعادة إنّ البشر الأكثر فقراً وتهميشاً وغير المحميين هم الذين يعانون أكثر من غيرهم من مثل هذه الأزمات البيئية المترابطة. يرى سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة أو الثروة الحيوانية أو صيد الأسماك أن سبل معيشتهم تتقوض، مما يؤدي إلى الهجرة من الريف إلى الحضر. و في المدن، فإن ندرة المياه تزيد على حياة الفقراء معاناة و بؤساً.

بالرغم من أنّ تغير المناخ أو شحة المياه لا تؤدي إلى حدوث صراع بشكل مباشر، ولكن في ظل ظروف معينة، قد يؤديان إلى تفاقم الدوافع الموجودة بالفعل للنزاع، مثلما حصل في تاريخ الصراع القديم، بسبب الاعتماد الكبير على الزراعة، وتدنيّ سبل العيش، إلى جانب ضعف المؤسسات<sup>(١١)</sup>. إنّ الكثير من الاضطرابات المحلية وقليلة البلاغ عنها في المنطقة على مدار السنوات الماضية كانت نتيجة لشحّة المياه، خاصة عند وجود مظالم من سوء الخدمات والبطالة والعوز المتزايد<sup>(١٢)</sup>. نأخذ مثلاً على ذلك ما حصل من التظاهرات الشعبية المتكررة بالبصرة – العراق حيث الناس محبطون بشدة من فشل السلطة المحلية والوطنية<sup>(١٣)</sup>.

كان هناك الكثير من الجدل حول دور الجفاف الطويل في سوريا كعامل مساعد في انتفاضة العام ٢٠١١. لكن من خلال التحليل الأكثر شمولاً حتى الساعة، خلصت عالمة السياسة مروة الداودي إلى أنّ العوامل السياسية كانت أكثر أهمية من الجفاف الناجم عن المناخ في التسبب في الصراع في سوريا<sup>(١٤)</sup>. ومع ذلك فإن المناخ والبيئة الحاليين يشيران إلى الاتجاه الخاطيء، ومن المتوقع أن يزداد الأمر سوءاً.

إنّ الدول التي حققت بعض النجاح في التعامل مع التحديات البيئية والمناخية خلقت منها أولويات سياسية توجه عملية صنع القرار التحولي والتكاملي عبر الإدارات والمؤسسات الحكومية،

تشمل المجالات الرئيسية الحد من استخدام الوقود الأحفوري، والكفاءة في استخدام الطاقة، والانتقال إلى الطاقة المتجددة، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المياه، وحماية التنوع البيولوجي. في معظم الحالات، تم الضغط على الدول الرائدة أو تشجيعها من قبل المجتمع المدني النشط في فضاء من الحوار المفتوح والبناء، محلياً ومع المجتمع العالمي، مما يسمح بتطوير الأفكار الجديدة والمقترحات السياسية.

إنّ تمكين أعمال المناخ يعزز من إنتاج الطاقة المتجددة والابتكارات التكنولوجية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تطبق هذه الأعمال باستثناء عدد قليل من البلدان غير المنتجة للنفط التي تواجه أزمة في المياه ذات أبعاد وجودية، مثل تونس، حيث تم إدراج تغير المناخ في الدستور عام 2014؛ حيث تنص المادة 45 منه على أنّ «الدولة تضمن الحق في بيئة صحية ومتوازنة والحق في المشاركة في حماية المناخ»<sup>(١٥)</sup>. أيضاً توجد لدى كل من المغرب والأردن خطط طموحة خاصة بالمناخ والمياه، على الرغم من أن مجتمعاتهما المدنية أكثر تقييداً من تونس. تنظر السلطات في المنطقة إلى أولئك الذين يشككون في مسار التنمية الرسمية من منظور بيئي على أنهم تهديدات أمنية<sup>(١٦)</sup>. فإن الصحفيين ووسائل الإعلام الذين يقومون بتقديم تقارير نقدية عن البيئة تواجه عادة بالقمع من قبل هذه السلطات<sup>(١٧)</sup>.

لكن المنطقة فشلت أيضاً في معالجة مشاكلها العابرة للحدود، حيث يجب على دول الجوار الاتفاق فيما بينها على كيفية إدارة المياه السطحية وطبقات المياه الجوفية المشتركة داخل نفس أحواض الأنهار ومناطق مستجمعات المياه، حيث يصبح توفير المياه أكثر صعوبة مع تغير المناخ.

بين عامي 2011 و 2016 تم تطوير عدة إصدارات من اتفاقية عربية حول الموارد المائية المشتركة من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه، بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA)، لكن الاتفاقية لا تزال في صيغة مسودة غير مصدق عليها<sup>(١٨)</sup>. إنّ عقوداً من المفاوضات حول نهري دجلة والفرات لم تؤدّ إلى اتفاق بين تركيا المهيمنة على نهريين من جهة ودول المصب العراق وسوريا من جهة أخرى. لا تزال إسرائيل تحتكر وتقنن المياه على الفلسطينيين.

أدّى جو التنافس السياسي والصراع إلى إبقاء الكفاءة الفنية للحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحليل المؤهل من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى

من إحداهن تحولات سياسية جوهرية. يدعو آخر تحليل بيئي أجرته جامعة الدول العربية، منذ عام 2010، إلى تعاون إقليمي بشأن التحديات المشتركة، لكنه لا يزال غير منقذ<sup>(١٩)</sup>. إن الصراعات المتداخلة في الأعوام الماضية، والتي نجمت جزئياً عن الانتفاضات في بعض الدول العربية في عام 2011، أدت إلى مزيد من الصدع و الانقسام في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي<sup>(٢٠)</sup>.

على سبيل المثال، خط سكة حديد من المفترض أن يربط دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تم الإعلان عنه قبل خمسة عشر عاماً، ما زال لم يكتمل بعد<sup>(٢١)</sup>. حتى لو تم بناء أجزاء منه، فلا توجد مسارات عبر قطر، منذ توتر علاقات البلاد مع السعودية والإمارات في عام 2017.

علاوة على ذلك، فإن التحديات البيئية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محاصرة في بيئة عالمية وإن أمنها الغذائي في خطر بسبب تنامي حجم وارداتها والمعرضة لعدم الاستقرار في الإنتاج والأسعار. وقد ظهر هذا الاعتماد جلياً خلال أزمات الغذاء العالمية في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠-٢٠١١، والتي نجمت جزئياً بسبب فشل الحصاد الناتج عن تغير المناخ في البلدان المنتجة الرئيسية، حينها أدت صدمات الأسعار المفاجئة إلى اضطرابات في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>(٢٢)</sup>. كما أن المنطقة شديدة الحساسية للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية، وهو ما ظهر مرة أخرى في المراحل الأولى من جائحة كورونا، عندما انهار سوق النفط.

إنّ بذل أي جهد لمواجهة التحديات البيئية والمناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتداعياتها الأمنية، يجب أن تدرك بأن لها أبعاداً محلية وإقليمية ودولية.

## الحلول

إنّ الحلول للتحديات المذكورة أعلاه بحاجة إلى البناء على محورين:

أولاً، هو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتكون من أراضٍ شاسعة وبحار - فهي ليست كياناً سياسياً أو إدارياً فقط. تمتد هذه المساحات البرية والبحرية لتشمل دول الجوار التي تشوبها علاقات عدائية - إثيوبيا وإيران وتركيا وإسرائيل - والتي لها تأثير قوي على السياسة والأمن في كيان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>(٢٣)</sup>. إنّ ترسيم الحدود السياسية والإدارية لا تتبع ملامح الأراضي الممتدة ولا الحركة الطبيعية للمياه تحت الأرض أو فوقها. فالشرايين المائية للشرق

الأوسط وهي النيل والفرات ودجلة وروافدها ونهر الأردن وجميع طبقات المياه الجوفية العميقة تربط بين الأمم داخل المنطقة وحولها. وكذلك الخليج والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. لذا يجب اتخاذ إجراءات فعالة بشأن التحديات ذات الصلة بالطبيعة كنقطة انطلاق.

ثانياً، تحدد الظروف الداخلية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما إذا كانت الطبيعة، والبيئة، وتغير المناخ تصبح أولويات سياسية تشرك المواطنين والحكومات. فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو ما إذا كان يمكن للجهات الفاعلة الخارجية كالمجتمع الدولي أن يؤثر على الإجراءات ذات الصلة وكيف. إن تدخل القوى الغربية على مدى القرن الماضي ومؤخراً روسيا لن يشجع على اتخاذ الإجراءات المطلوبة لحل القضايا العالقة لا سيما إذا كانت تعتبرها قضايا تتعلق بالأمن القومي والإقليمي. إن الدول الاستبدادية، على وجه الخصوص، ستتخفظ باتخاذ أي إجراء من شأنه المخاطرة بالتدخل الخارجي. لقد أظهرت أحداث العقد الماضي مدى عمق التغيير الذي ينشأ عن العمل الداخلي، وليس من خلال التدخل الخارجي. كما قال الباحث القانوني نوح فيلدمان "إن المفهوم الرئيسي للربيع العربي وما تلاه من أحداث أظهر أشخاصاً يتكلمون اللغة العربية يعملون من تلقاء أنفسهم واتخاذ قراراتهم لصنع تاريخهم."<sup>(٢٤)</sup>. من غير المحتمل أن تتبع الإجراءات التحويلية بشأن البيئة وتغير المناخ من قبل الشعوب والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي مسار آخر.

بالنظر إلى هذين المحورين، يجب على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تسعى إلى تغيير حقيقي بطرق يتردد صداها في دول الجوار وعلى الصعيد الإقليمي والدولي. عندها فقط يمكن تحقيق نتائج فعّالة في المجالات الأساسية للبيئة وتغير المناخ، بما في ذلك تلك التي تقوض أو تعزز الأمن من خلال الأدوات السياسية التي تعزز التنمية المستدامة، وسياسات التسعير، والاستثمارات العامة والخاصة في رأس المال الطبيعي والمادي والاجتماعي والبشري، والأطر التنظيمية والتشريعات. قد يكون هذا السعي إلى التغيير يمكن أن يحدث نتيجة للإصلاحات الداخلية الشاملة. وبالتالي، معالجة انعدام الأمن والحكم آثار الصراع وإعادة الإعمار بالإضافة إلى أخذ تدابير لمعالجة البيئة وتحديات تغير المناخ.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يقترح هذا التقرير بعض الأساليب لتوجيه العمل الدولي بدءاً من منظور استراتيجي طويل الأمد.

يحتاج الفاعلون الخارجيون إلى رؤية علاقاتهم مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من منظور إقليمي، مع إدراك أنّ أياً منها لا يتمتع بالاستقلالية عندما يتعلق الأمر بالتحكم في المياه والموارد الطبيعية الأخرى واستخدامها. في الحقيقة إنّ المنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما جامعة الدول العربية، لا يمكنها التعامل بقوة وحزم مع مثل هذه القضايا الإستراتيجية، وعلى الجهات الخارجية أن لا تساهم بشكل أكبر في التشرذم الإقليمي، بل تعمل على الترابط الطبيعي والفطري للمنطقة. فقط قلة من الدول ذوي الاقتصادات القوية والمتقدمة لديها نهج إقليمي نحو دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبدلاً من ذلك، فإنهم يميلون إلى التعامل مع الدول بشكل منفرد على أساس استراتيجياتهم الأمنية ومكافحة الإرهاب. يجب على الأمم المتحدة والبنك الدولي التعاون بشكل أكبر وإنشاء روابط أوثق مع مختلف البلدان من خلال مهامهم و برامجهم. إن الهيئة الإقليمية للأمم المتحدة في بيروت "uneswa" تعد مكاناً مهماً للتحليل والحوار الإقليمي كما هي الاجتماعات الإقليمية للبنك الدولي. من خلال نهج استراتيجي مشترك، وبناء على شبكة مكاتب متعددة الأطراف لكل من الأمم المتحدة والبنك الدولي باستطاعتها تقديم الدعم لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال العلاقات فيما بين دول المنطقة، والمنظمات الإقليمية في معالجة المشاكل الحدودية.

### الطبيعة والأمن مترابطان

إنّ الارتباطات الخارجية عليها أن تقبل بأن التحديات البيئية في المنطقة لها بُعد أمني يجب أن يُوجّه لتحليل وتنفيذ السياسات والبرامج<sup>(٢٥)</sup>. في الوقت نفسه، فإن معالجة انعدام الأمن مع تجاهل حالة البيئة والمناخ تنطوي على مخاطر إعادة إشعال الصراعات من خلال التوترات التي لم يتم حلها حول استخدام وإدارة الموارد الطبيعية<sup>(٢٦)</sup>. إنّ اتفاقيات السلام وبرامج الاستقرار الهادفة إلى الحد من العنف، واستعادة الخدمات، وإعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز وسائل سبل العيش يجب أن تتضمن أحكاماً لحل النزاعات المحتملة على استخدام الأراضي والمياه، بعد عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم. وفي نهاية المطاف، يجب أن تتضافر الجهود المبذولة لإنشاء إطار أمني إقليمي لتجنب الصراعات المحتملة حول الموارد الطبيعية المشتركة في المنطقة وسبل معالجتها.

## مساحة للحوار

على المدى القصير، هناك تدابير من شأنها أن تساعد في تمكين العمل بنهج استراتيجي طويل الأمد. يجب على الجهات الخارجية توفير مساحة محمية ودعم الحوار بين ممثلي المجتمع المدني والحكومات داخلياً وبين دول الحوار في المنطقة. يجب أن يستنير الحوار الشامل بالنتائج والنماذج الجديدة بشأن تغير المناخ، حيث تتطور المعرفة باستمرار. سيعمل هذا الحوار على تعزيز المقترحات والنماذج من النوع الذي طورته منظمة "إيكوييس الشرق الأوسط" للأردن وفلسطين وإسرائيل<sup>(٢٧)</sup>. وهذه المنظمة غير الربحية حاضرة ولديها اتصال جيد في جميع هذه البلدان الثلاثة، ولكنها تعمل أيضاً مع المجتمعات المحلية عبر الحدود، وتوفر الفرص على المسار الثاني الدبلوماسي الذي يجمع بين الفاعلين غير الرسميين وغير الحكوميين. بعض البعثات الدبلوماسية الغربية في المنطقة ومكاتب الأمم المتحدة توفر بالفعل مثل هذه المساحة، والتي يمكن للآخرين محاكاتها.

## الاستقرار والدعم الإنساني

يعتبر التهجير القسري وتضاؤل سبل العيش في النزاعات، عوامل مزعزعة للاستقرار تعمل ضد التعافي وقد تؤدي إلى استمرارية عدم الاستقرار وبالتالي تمنع البلدان والمجتمعات من معالجة الآثار البيئية وتغير المناخ التي ستصبح خطيرة بشكل متزايد. يجب أن تضمن برامج الاستقرار والبرامج الإنسانية حماية سبل عيش النازحين ودعم العودة والتعافي المستدامين، ودعم التمويل الإنساني عند المستويات التي تلبى احتياجات السكان المعرضين للخطر. هناك حاجة إلى اعتبار خاص لتطوير أو الحفاظ على شبكات الأمان الاجتماعي وأنظمة الحماية لتخفيف العبء عن الأشخاص الذين يتعرضون لأزمات مفاجئة من المحتمل أن تحدث بشكل متكرر، مع إعطاء أولوية خاصة للأنظمة التي تستطيع توسيع نطاقها بسرعة خلال الأزمات المفاجئة.

إن تغير المناخ والتدهور البيئي يؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بطبيعة الحال إنها مشاكل معقدة ذات أبعاد سياسية لا يمكن معالجتها إلا من خلال عمل منهجي، وتتطلب عملاً حكومياً شاملاً وإقليمياً داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. يجب أن يشمل إطار الأمن الإقليمي على حلول للتحديات المناخية والبيئية المشتركة. يحتاج الفاعلون الدوليون إلى التعامل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ناحية المساحات

الشاسعة للأراضي والبحار بدلاً من رؤية الحدود السياسية والأيدولوجيات المتنافسة فقط. كما ينبغي لهم أيضاً إلى عدم المساهمة في المزيد من التشرذم، والمساعدة في توفير مساحات آمنة للحوار حول القضايا المتنازع عليها بين ذوي الشأن. والأكثر إلحاحاً هو دعم المبادرات الوطنية للحد من العنف، واستعادة الخدمات، وإعادة بناء البنية التحتية، ومنع المزيد من التدهور في سبل عيش أولئك الأكثر عرضة للخطر في الأزمات الحالية المترابطة.

**يوهان شار** زميل أول مشارك في معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. لديه خلفية مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومعهد الموارد العالمية.

## الهوامش:

١. «تقرير التنمية المستدامة العربية»، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA)، ٢٠٢٠،

<https://asdr.unescwa.org>

٢. كمية مياه الشرب المستهلكة بالنسبة إلى المياه المتاحة.

٣. ”ما وراء الندرة: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا“، سلسلة البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠١٧،

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/27659/>

٤. بول والاس وخالد الأنصاري، ”قياس الحرارة تؤدي إلى سلسلة من المعاناة في بغداد“، بلومبرج، ٤ أغسطس / آب ٢٠٢٠،

[https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-08-03/  
record-heat-sets-off-a-cascade-of-suffering-in-baghdad](https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-08-03/record-heat-sets-off-a-cascade-of-suffering-in-baghdad)

٥. عائشة الصريحي ومايكل ميسون، ”تحديات وفرص تكامل سياسة المناخ في البلدان المنتجة للنفط: حالة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، سياسة المناخ ٢٠، رقم ٦ (يونيو ٢٠٢٠): ١٦-١،

<https://doi.org/10.1080/14693062.2020.1781036>

٦. جيريمي جرين، ”القضايا البيئية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا“، البارومتر العربي، أكتوبر ٢٠١٩،

[https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/  
environment-10-17-19-jcg.pdf](https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/environment-10-17-19-jcg.pdf)

٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ”تقرير التنمية المستدامة العربية“، ١٨٢.

٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تقرير التنمية المستدامة العربية"، ١٤٦.

٩. رامي ج. خوري، "كيف يدمر الفقر وعدم المساواة الشرق الأوسط"، مؤسسة كارنيجي بنيويورك، ١٢ سبتمبر ٢٠١٩،

<https://www.carnegie.org/topics/topic-articles/arab-region-transitions/why-mass-poverty-so-dangerous-middle-east/>

١٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، «تقرير التنمية المستدامة العربية»، ١٤.

١١. فالي كوبي، «تغير المناخ والصراع»، المراجعة السنوية للعلوم السياسية ٢٢ (٢٠١٩): ٣٤٣-٦٠.

١٢. حاييم مالكا، «ضغط المياه: الماء والاحتجاج وشرعية الدولة في المغرب العربي»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٥ يونيو ٢٠١٨،

<https://www.csis.org/analysis/water-pressure-water-protest-and-state-legitimacy-maghreb-0>

١٣. توبياس فون لوسو، «أكثر من البنى التحتية: تحديات المياه في العراق»، موجز سياسة معهد هولندا للعلاقات الدولية كلين جينديل، يوليو ٢٠١٨،

<https://www.clingendael.org/publication/more-infrastructure-water-challenges-iraq>

١٤. مروة الداودي، أصول الصراع السوري: تغير المناخ والأمن البشري (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٠).

١٥. "دستور تونس لعام ٢٠١٤" (ترجمة للدستور التونسي)، Constitute، 2014،

[https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia\\_2014.pdf](https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf)

١٦. جيني سويرز، "النشاط البيئي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في السياسة البيئية في الشرق الأوسط، المحرر. هاري فيرهوفن (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٨): ٢٧-٥٢؛ بيتر شوارتشتاين، "سلطويو الشرق الأوسط أتوا من أجل الحفاظ على البيئة"، ذي أتلانتيك، ٣٠ مارس ٢٠١٩،

[https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia\\_2014.pdf](https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf)

١٧. بيتر شوارتشتاين، "الحرب الاستبدادية على الصحافة البيئية"، مؤسسة القرن، ٧ يوليو ٢٠٢٠،

<https://tcf.org/content/report/authoritarian-war-environmental-journalism>

١٨. "نظرة عامة على إدارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية للإبلاغ عن التقدم المحرز في الهدف ٦،٥ من أهداف التنمية المستدامة"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٣ يناير ٢٠١٨،

[https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page\\_attachments/technical\\_paper.13-\\_shared\\_water.pdf](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/technical_paper.13-_shared_water.pdf)

١٩. "توقعات البيئة للمنطقة العربية"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠،

<https://www.unenvironment.org/resources/report/environment-outlook-arab-region-environment-development-and-human-well-being>

٢٠. جوست هيلترمان، "معالجة النزاعات المتقاطعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجموعة الأزمات الدولية، ١٣ فبراير ٢٠١٨،

<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/tackling-mena-regions-intersecting-conflicts>

٢١. سياسيان كاستيلير، ”سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي: قطار عبر خليج ممزق؟“  
المونيتور، ٢٧ يوليو / تموز ٢٠٢٠،

<https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/07/gcc-railway-train-fractured-gulf-qatar-saudi-arabia-uae.html>

٢٢. جوهان شار، ”نسج الشبكة: تغير المناخ، الأزمات المعقدة والمرونة الأسرية“، موجز إصدار  
معهد الموارد العالمية، نوفمبر ٢٠١٣،

<https://www.wri.org/publication/weaving-net>

٢٣. في حالة التوترات بين إثيوبيا والسودان ومصر حول تأثير سد النهضة العظيم في إثيوبيا على  
مجرى نهر النيل، فقد استفادت الدول الثلاث من كونها جميعاً أعضاء في الاتحاد الأفريقي، الذي يتمتع  
بسجل أقوى من جامعة الدول العربية حول الوساطة وحل النزاعات - حتى لو لم تحل الأزمة بعد.

٢٤. نوح فيلدمان، الشتاء العربي: مأساة (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون،  
٢٠٢٠)، xii.

٢٥. جوهان شار، ”ملتقى الأزمات: حول المياه والمناخ والأمن في الشرق الأوسط وشمال  
إفريقيا“، SIPRI Insight، رقم. ٤/٢٠١٩، يوليو ٢٠١٩،

[https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-07/sipriinsight1907\\_0.pdf](https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-07/sipriinsight1907_0.pdf)

٢٦. لا توجد إشارة إلى تغير المناخ في تقرير حديث عن نتائج مشروع مشترك بين معهد بروكينغز  
والبنك الدولي حول التنمية البشرية والأمن في المنطقة. راجع تمارا كوفمان ويتس، وجوزيف سابا،  
وكيفن هوجارد، «الاستقرار والتنمية البشرية في الشرق الأوسط المضطرب وشمال إفريقيا»، بروكينغز،  
يونيو ٢٠٢٠

<https://www.brookings.edu/research/stabilization-and-development-in-a-disordered-middle-east-and-north-africa/>

٢٧. اينجا كيري، «تغير المناخ والأمن المائي والأمن القومي للأردن وفلسطين وإسرائيل»، ايكو بيس الشرق الأوسط، يناير ٢٠١٩

<https://ecopeaceme.org/wp-content/uploads/2019/01/climate-change-web.pdf>.

المصدر:

<https://tcf.org/content/report/world-can-middle-east-coming-environmental-crisis/>